ارفعه عالياً.. ليبقى شامخاً

رضا ساحق عن أداء السيسي بعد 5 أشهر في الحكم

«37

اشتباكات في طرابلس وبنغازي «مدينة منكوبة»

«38

فعاليات وطنية تعتبر القرار انعكاساً لمسار الدولة في محاربة التطرف

الجامعة العربية تشيد بقرار الإمارات إدراج عـــ

رحبت جامعة الدولة العربية بقرار حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إدراج عدد من التنظيمات، ومنها جماعة الإخوان المسلمين وجماعات محلية تابعة لها، على لائحة المنظمات الإرهابية، وهو القرار الذي لاقى ترحيباً دولياً وعربياً وأشادت به مختلف فعاليات الدولة.

وأعرب الدكتور نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية في تصريح لوكالة أنباء الإمارات (وام) عن تأييده لهذا القرار، خاصة في ظل ما تتعرض له المنطقة من موجات إرهاب، لافتاً إلى أن مصر كانت قد اتخذت خطوة مماثلة قبل ذلك.

كذلك أشادت الفعاليات الوطنية في الدولة بالقرار، وقال مروان احمد بن غليطة عضو المجلس الوطني الاتحادي ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس، إن القانون يتكامل نصاً وتطبيقاً على أرض الواقع وتكييف الإدانة القانونية للمتورطين بموجب نصوص القانون، ومن ثم توقيع العقوبة على المخالفين. وقال علي عيسى النعيمي عضو المجلس الوطني الاتحادي ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس، إن القرار يؤكد بعد نظر وبصيرة القيادة الرشيدة، فيما قال احمد عبد الملك اهلي، عضو المجلس الوطني الاتحادي ان الخطوة تؤكد مبدأ الشفافية الذي تسير عليه الدولة. كما دعا معالي الفريق ضاحي خلفان تميم نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي إلى تشكيل تجمع عربي لمواجهة الإرهاب، فيما أكد د. محمد مطر الكعبي رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف أن القرار يؤكد منهجية الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار.

محمد الكعبي: المجتمع الإماراتي مسلح بالوسطية ضد التطرف

أبوظبي ـ مصطفى خليفة

أكد الدكتور محمد مطر الكعبي رئيس الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف أن صدور قائمة التنظيمات الإرهابية التي اعتمدها مجلس الوزراء الموقر تطبيقاً لأحكام القانون الاتحادي بشأن مكافحة الجرائم الإرهابية الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، جاءت لتكون رسالة واضحة للعالم بموقف دولة الإمارات تجاه الإرهاب والتطرف والغلو، كما جاءت لتؤكد أمام الجميع منهجية الدولة في الحفاظ على الأمن والاستقرار والعدل وصون كرامة الإنسان، والتي ترتكز في مجملها على تعاليم الإسلام السمحة التي نصت على مكارم الأخلاق والوسطية وإقامة القيم الحضارية النبيلة كالتعايش والتسامح والتكافل في أرقى صورها وأجلى معانيها.

وقال الدكتور الكعبي إن السياسة الحكيمة التي انتهجتها دولة الإمارات العربية المتحدة وأسس لها المغفور له بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، طيب الله ثراه، وسار عليها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وأخوه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، تلك السياسة التي استندت إلى قواعد استراتيجية ثابتة تقوم على أساس العدل والتسامح ونشر المحبة والوئام بين الناس.

ولفت إلى أن مجتمع الإمارات ـ بفضل الله ـ بفطرته ونشأته الصحيحة متمسك بسماحة الإسلام ووسطيته وعدله وأمنه وأمانه وهو أيضاً مسلح ضد الأفكار الهدامة المتطرفة.

رفض التطرف

وأضاف الكعبي: «فإذا كانت دولة الإمارات تمتلك وتطبق وترعى كل هذه القيم والمبادئ الإسلامية والإنسانية الراقية لابد أن ترفض كل أشكال التطرف والإرهاب والغلو من قبل التنظيمات الإرهابية التي باتت تهدد الأمن والاستقرار في دول العالم وتستبيح الأعراض ودماء الأبرياء بلا رادع من دين أو رحمة أو إنسانية».

وأشار إلى أن ما يؤلم كل مسلم ما نراه من تشويه شنيع لتعاليم الإسلام السمحة وسيرته العطرة على أيدي فئات آثمة، تنتهج التطرف والغلو والتشدد، وتسيء إلى سماحة ديننا، وتشوه نقاء عقيدتنا وصفاء شريعتنا، وتستبيح الدماء وتنسب جرائمها إلى الإسلام، وذلك لأنهم تشربوا بفكر دخيل لا يمت إلى الدين الصحيح بصلة، فأفسد فطرتهم التي فطر الله الناس عليها، وأمات إنسانيتهم، وأعمى بصائرهم.

وأكد الدكتور الكعبي أن الهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف ومن خلال وسائلها المختلفة من خطب الجمعة والدروس الدينية والمحاضرات والندوات الدينية وأيضاً من خلال برامج التواصل الاجتماعي والفتاوى لا تزال تمارس مهامها في توعية الناس وتثقيفهم من خطر التطرف والغلو والإرهاب والتمسك بتعاليم الإسلام السمحة التي تحض على الإخاء والأمن والمحبة بين الناس وتعريفهم بأن ما يقع من تشويه لديننا من قتل للأبرياء، وانتهاك للأعراض، واستباحة للأموال وتحذيرهم من الفتاوى المضللة التي تصدر من جهات مشبوهة ومأجورة تدافع عن الفئات الظالمة الفاسدة.

ضرورة الحزم

وأكد أن فكر التطرف والإرهاب الذي وصل إلى ذلك المستوى المظلم، الذي فقد فيه أصحابه أدنى خلق أو ضمير، ولم ينفع معهم التوجيه والنصح فإنه لا يصلح معهم إلا الحزم، صيانة للشريعة من هذا الفكر الدخيل، وحماية للناس من شر أولئك المتطرفين وضررهم وفسادهم، فدفع شر المجرمين مطلب شرعي.

ضاحي خلفان: هناك ضرورة لتشكيل تجمع عربي يواجه الإرهاب

اللائحة خطوة صحيحة لتجفيف منابع الإرهاب

دبي ـ البيان

أشاد معالي الفريق ضاحي خلفان تميم نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي، بقرار دولة الإمارات بإدراج عدد من المنظمات والجماعات على قائمة الإرهاب، مؤكداً أن القرار يهدف لتجفيف منابع الإرهاب.

وكتب الفريق ضاحي خلفان، عبر تغريدة له على «تويتر»: «البؤر الإرهابية إدراجها على المنظمات المجرّم تأسيسها خطوة صحيحة لتجفيف منابع الإرهاب».

وقال الفريق ضاحي خلفان، إن الإمارات أعلنت رسميا موقفها تجاه الإخوان والجماعات الإسلامية بكونها منظمات إرهابية ومساعدتهم جرم يعاقب عليه القانون، مضيفا أن بؤر الإرهاب لابد أن تجرم لأن أساسها الإخوان.

ودعا نائب رئيس الشرطة والأمن العام بدبي لتشكيل تجمع عربي لمواجهة الإرهاب ونبذ الخلافات البينية للبدء في القضاء على التنظيمات التكفيرية.

وأوضح خلفان أن مصر والسعودية والبحرين والإمارات والأردن وغيرها من الدول العربية هي التي تتصدى للإرهاب دون غيرها، مطالبا بضرورة أن تعلي الدول العربية مصلحة الأمن القومي العربي وتشدد قبضتها على هذه الجماعات وتهدم على رؤوسهم الأوكار التي يختبئون فيها.

وأضاف أن قرار دولة الإمارات العربية المتحدة باعتبار الإخوان المسلمين جماعة إرهابية يضع النقاط على الحروف ويجرم الانتماء لهذا التنظيم الإرهابي، حيث ان أي شخص في الإمارات سيثبت انتمائه لهذه المنظمات ستتم معاقبته وفقا للقانون.

وشدد خلفان على أن هذه التنظيمات الإرهابية لن تتوقف عما تقوم به دون حزم، مطالبا بضرورة أن تحدد جميع الدول العربية موقفها بوضوح من هذه الجماعات الإرهابية وأنه لا مكان للون الرمادي في التعامل مع الإرهاب، مطالباً بوضع قوائم للإرهابيين بكل دولة وعدم ترك التنظيمات الإرهابية في الجانب الأسود، والابتعاد عن تركها في المنتصف، معرباً عن استيائه من تفكك العالم العربي إلى أجزاء منهارة ومشتتة.

فعاليات قانونية: خطوة متقدمة لحماية المجتمع وتجفيف منابع الإرهاب

خلف سالم عنبر

يوسف البحر

سالم المفتول

يوسف الشريف

منصور النقبي

رأس الخيمة ـ أحمد أبوالفتوح
الشارقة ـ نورا الأمير

أكدت نخب قانونية في الشارقة ورأس الخيمة ان اعتماد مجلس الوزراء لقائمة التنظيمات الإرهابية هو تضييق وتطويق لكل الجهات التخريبية التي تسعى إلى النيل من أمن واستقرار الدولة، وحماية المجتمع من الفكر المتطرف وقطع الطريق على كل اشكال الدعم المادي والمعنوي وتجفيف منابعه، ودعت الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لإدراج هذه الجماعات الإرهابية على القوائم الدولية للإرهاب.

وقال منصور سعيد منصور النقبي، مدير فرع الهلال الأحمر في رأس الخيمة، إن صدور القرار خطوة ايجابية جاءت لتضع النقاط على الحروف في وقت يتألم كل مسلم ومسلمة مما يراه من آثار وخيمة لهذه الأفكار الدخيلة على مجتمعاتنا العربية المسلمة والتي تشوه صورة تعاليم ديننا الحنيف الذي يدعو للوسطية ولم يدع يوماً لإراقة الدماء ولا انتهاك الأعراض ولا قتل الأبرياء ولا التعرض للآمنين، وهذا ما تبنته دولة الإمارات كمنهج اسلامي معتدل يحفظ الحقوق والأعراض ويحقن الدماء ويعطي كل ذي حق حقه.

تبني الوسطية

وأضاف النقبي أن هذه التنظيمات انتهجت التطرف والتشدد واستباحت الدماء والأعراض بلا رادع من دين أو رحمة أو انسانية، ودولة الإمارات عند قيامها بهذه الخطوة تضرب مثالاً ونموذجاً بتبني الفكر الوسطي المعتدل القائم على قول الله تبارك وتعالى في كتابه «وكذلك جعلناكم أمة وسطا»، وهذه الثقافة الوسطية المعتدلة نحتاجها اليوم وندعو الجميع إلى تبنيها لكي تحفظ علينا أمننا ورغدنا ورخاءنا، وهي بعيدة عن اتباع الشهوات والنزاعات الحزبية وتدعو إلى نظرة شرعية موضوعية صائبة بعيدة عن التهويلات والمبالغات والاستنتاجات التي تضر بالأمة أكثر مما تنفع. وشدد مدير فرع الهلال الأحمر في رأس الخيمة على كل من يعيش على أرض هذه الدولة من مواطنين ومقيمين أن يعلموا أن دولة الإمارات لم تتخذ هذه الخطوة إلا حفاظاً على أمنهم وأمانهم ورغبة في اغلاق أبواب الشر والفساد الناتجة عن هذه التنظيمات المخالفة لنصوص الكتاب والسنة وعلى المجتمع بكل أطيافه أن يتمسك بهدي الإسلام الحنيف وأن يحذر من هذه التنظيمات وممن ينشرها ويدعو لها، ولاسيما في مواقع التواصل الاجتماعي والشبكات الالكترونية وألا ينغروا بشعاراتهم وادعاءاتهم فإن دين الاسلام دين وسطي معتدل في كل شؤونه.

مسار محاربة الفكر الهدّام

قال المحامي يوسف البحر إن القرار يعكس مسار دولتنا واستراتيجيتها في محاربة هذا الفكر الهدام الذي اطل برأسه الشرسة، وبات مصدر قلق للدول، مشيرا إلى ان محاربة هذه المنظمات الإرهابية ينبغي ان تكون جماعية، بمعنى ان تتكاتف عليه كل الدول، لأن التهديد ليس بحق دولة بعينها، إذ هي منظمات ارهابية تهدد أمن وسلامة المجتمعات، مشيراً إلى أن القرار يدعم محاربة التطرف والعمل على دعم مبادئ الإسلام السمحة، بعيدا عن تلك الجماعات التي تتستر بغطاء الدين، والدين منها براء، وذكر ان الشواهد والأحداث الحالية وحالات العنف التي ترتكبها تلك الجماعات كافية لإدراجها تحت قائمة الجماعات الإرهابية في الإمارات. واكد البحر أن هذه الخطوة تحقق الأمن للدولة وتبعدها عن الفرقة والتناحر، اللذين يعتبران ابرز اهداف هذه الفئات الإرهابية.

مواقف ثابتة

بدوره، قال المحامي سالم المفتول ان صدور اللائحة في هذا التوقيت لخير دليل على تبني دولة الإمارات مواقف ثابتة وواضحة بهذا الشأن، فهذا القرار يصب في مصلحة الوطن والمواطن والمقيم، لأن هذه المنظمات دخيلة على مجتمعاتنا الإسلامية، والقرار صريح وواضح لكل فئات المجتمع لحماية أنفسنا وغيرنا من هذا الوباء الظالم والمسموم فكرياً. وأضاف أن قضايا الإرهاب والتطرف الفكري أصبحت من القضايا المهمة والخطيرة على أمتنا العربية، ونشر القائمة في وسائل الإعلام يدل على الشفافية الكاملة لقيادتنا الرشيدة وحرصها على توعية المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات بتلك التنظيمات الإرهابية الإجرامية التي لا تمت للإسلام بصلة. وأوضح المفتول أن قانون مكافحة الإرهاب رقم 7 لسنة 2014 الذي أصدره صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، ينص على أن يقوم مجلس الوزراء بإصدار قوائم للتنظيمات الإرهابية ونشرها في وسائل الإعلام، ويؤكد على تمسك الدولة بالوضوح والاستقرار والأمن والأمان للجميع، فالقانون وضع لحماية أفراد المجتمع من ارتكاب الجرائم والانضمام لتلك المنظمات الإرهابية، ويجب على كل شخص الابتعاد عن كل ما هو جرم في حق الانسانية والتحلي بخلق الإسلام.

من جهته، أكد خلف سالم عنبر، مدير عام جمعية الإمارات للتنمية الاجتماعية في رأس الخيمة، أن دولة الإمارات خطت خطوة ايجابية بصدور هذا القرار، فالقرار سيحمي الدولة والشعب والمقيمين على أرضها، ومثل هذه القرارات تعمل على حماية المجتمع من التنظيمات ذات الفكر المتشدد والمتطرف، وحماية بعض الشباب المغرر بهم والمتعاطفين مع مثل هذه الجماعات، وإدراج هذه التنظيمات على قائمة الإرهاب يعطي دولة الإمارات أدوات لاتخاذ الإجراءات المناسبة في مكافحة هذه التنظيمات الإرهابية، والتي تعتبر دخيلة على عادات وثقافات الأمة العربية والإسلامية، وهذا القرار يعمل على تعزيز أمن وأمان المواطنين والمقيمين على أرض دولة الإمارات من التطرف، ويضع حداً لتمويل الإرهاب من قبل جماعات وتنظيمات مشبوهة، والتي تأخذ من الدين غطاءً لها، كما نشد على أيادي قيادتنا الرشيدة بالضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه المساس بأمن وسلامة ووحدة أراضي دولة الإمارات.

إعلان صريح

وقال المحامي د. يوسف الشريف، النائب الأسبق لرئيس المجلس الاستشاري لإمارة الشارقة، إن القرار هو السابقة الأولى من نوعها على المستوى الدولي، حيث يشكل حصرا وتصنيفا ووصفا من الدولة لكل ما ورد في تلك القائمة من الإرهابيين، وهو إعلان صريح عن موقف الدولة السياسي تجاه هذه التنظيمات وما يحمله هذا الموقف من تبعات، كما انه يعتبر تحذيرا وإنذاراً لكل من يحاول الانضمام إلى هذه التنظيمات وإعلان موقف الدولة منه مسبقاً، سواءً على مستوى الأفراد أو الدول أو المنظمات، سواءً داعمة أو مشاركة. ووصف الشريف القرار بأنه جريء وصدر دون خوف من نتائج أو ردود أفعال، فكشف الغطاء عن المواقف السياسية وإعلانها على الساحة الدولية والعالمية ليس بالأمر الهين، فمن المؤكد أنه تم بدراسة متأنية ومعرفة ودراية بما يسفر عنه إعلان هذا القرار. واكد انه قرار فيه توعية للأفراد والدول عن هوية هذه المنظمات الإرهابية والتحذير منها وعدم الوقوع في براثنها، مضيفاً أن صدوره في هذا التوقيت في محله لأن الصورة الآن باتت أوضح مما كان عليه في السابق.

تصريح

ناصر العصيبة: قرار حكيم ولم يأت اعتباطاً

أكد المحامي ناصر العصيبة القاطن في إمارة أم القيوين أن اعتماد مجلس الوزراء قائمة للتنظيمات الإرهابية يعد قرارا حكيما ومؤسس قانونا، مشدداً على أن الدولة لها الحق في اتخاذ الإجراءات الكفيلة من اجل حماية شعبها والقاطنين فيها من اي جهات ارهابية تسعى الى النيل من اهدافها وطموحاتها.

ولفت العتيبة لـ«البيان» الى ان ذلك الاعتماد لم يأت اعتباطا، كما أنه صدر في حق جماعات مخالفة للقانون سواء اكانت محلية ام دولية.

وقال ان نشر القوائم «يحمل شفافية كاملة، لأنه يوضح بعض الأمور التي قد تكون غائبة عند العامة من الناس لأنهم لا يدركون حقيقة تلك التنظيمات والخطط التي تعمل بها تحت مسميات مختلفة».

واضاف المحامي العتيبة أن ذلك التوجه يعد خطوة في ذات النهج الذي تسير عليه الدولة بقيادتها الرشيدة، المتمثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، من أجل حفظ الأمن، وذلك من خلال الحفاظ على علاقات طيبة مع كافة دول العالم، مبينا ان الإمارات لديها توجه سلمي تسعى من خلاله الى حفظ امنها داخليا، كما تعمل على حفظ سمعتها خارجيا.

وختم بالقول إن «الدولة تدعو دائما الى المحبة والسلام، وأن رسالتها لكل دول العالم أنها حريصة على الأمن حتى يسود العالم بأسره، فهي تنبذ العنف والفرقة والشتات».

أم القيوين ـ عصام الدين عوض

تصنيف

منظمات في أوروبا ضمن اللائحة

ضمت لائحة المنظمات الإرهابية التي أقرها مجلس الوزراء العديد من الحركات في أوروبا، وجمعيات إسلامية في العديد من الدول الأوروبية وخصوصا في فرنسا وبريطانيا والنروج وفنلندا والسويد وبلجيكا، مثل منظمة الإغاثة الإسلامية في لندن، والرابطة الإسلامية في كل من إيطاليا والنرويج والسويد، وكذلك مؤسسة قرطبة في لندن.

ـــدد من المنظمات على لائحة الإرهاب

أعضاء بالمجلس الوطني: نقلة نوعية في المنظومة التشريعية

تأكيد على أهمية القائمة في التصدي لآفة الإرهاب

ترسيخ لمبدأ الشفافية الذي تعتمده الدولة في التعامل مع هذه الجرائم

أبوظبي- ممدوح عبدالحميد

واصل اعضاء بالمجلس الوطني الاتحادي إشاداتهم بإصدار مجلس الوزراء لقائمة تضم 85 منظمة وجماعة واعتبارها تنظيمات ارهابية مؤكدين على ان هذه الخطوة تصب في تحقيق الامن والامان ومزيد من الاستقرار في ربوع الوطن والتصدي للفكر الارهابي والتطرف الذي اصاب العالم اجمع والعمل على استئصاله من جذوره في اطار جهود الدولة بالتعاون والتنسيق مع مختلف دول العالم في مكافحة الجرائم الإرهابية، مؤكدين أنها نقلة نوعية في المنظومة التشريعية للدولة.

وقال اعضاء المجلس الوطني الاتحادي ان الامارات كانت سباقة على مستوى دول المنطقة التي بادرت باصدار قانون جديد لمكافحة الجرائم الارهابية بدلا من قانون سابق في هذا الاطار تضمن كافة المتغيرات والاشكال الجدية للجرائم والاعتداءات الارهابية وفقا للمفاهيم العالمية للتعامل مع الارهاب والتي حتمت على المشرع الاماراتي مواكبتها حتى ينسجم القانون مع المنظومة العالمية في مكافحة والتصدي للارهاب.

علي عيسى النعيمي

أحمد عبدالملك أهلي

مروان بن غليطة

تكامل النص وتطبيقه

وقال مروان احمد بن غليطة عضو المجلس الوطني الاتحادي ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس اننا يجب ان ننظر لقائمة التنظيمات الارهابية التي اعتمدها مجلس الوزراء في اطار القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الارهابية الصادر مؤخرا حيث يعد انشاء القوائم الارهابية احد الاجراءات التي اجازها القانون لمجلس الوزراء بعد موافقة وزير شؤون الرئاسة ليتكامل القانون نصا وتطبيقا على ارض الواقع حيث انه لا يمكن ان يتم تطبيق القانون دون ان يتم الاعلام بكل شفافية ووضوح عن حظر الجماعات والتنظيمات الارهابية وتعريف المواطنين والمقيمين بالدولة بها ومن ثم تكييف الادانة القانونية من قبل القضاء الاماراتي بموجب نصوص القانون ومن ثم توقيع العقوبة على من يخالف نصوص القانون وفي مقدمتها الانضمام الى مثل تلك التنظيمات الارهابية.

واضاف ان اصدار القائمة ونشرها في مختلف وسائل الاعلام يأتي في اطار الحق السيادي للدولة لتعريف الجميع بها وفي نفس الوقت تحذر الدولة من التعامل والانخراط والانضمام لهذه التنظيمات بأي شكل من اشكال التعامل لأن القانون الذي ينظم مكافحة الجرائم الارهابية يتضمن عقوبات مغلظة بحق من يخالفه وخاصة من سينضم لهذه الجماعات او التنظيمات الارهابية، لذا يجب على الجميع في الدولة اخذ هذه القائمة مأخذ الجد وان يتعاون مع الجهات المعنية في الدولة لمكافحة الارهاب وان ينأوا بانفسهم عن الوقوع في براثن هذه التنظيمات، ولذا جاء القانون شفافا وواضحا في نشر هذه القوائم حتى لا يغرر باي شخص بسوء تقدير او حتى بعلمه بنوايا هذه التنظيمات السيئة على المجتمع والبشرية وينضم الى أحدها.

بعد نظر وبصيرة

وقال علي عيسى النعيمي عضو المجلس الوطني الاتحادي ولجنة الشؤون التشريعية والقانونية بالمجلس ان اللجنة ناقشت قانون مكافحة الجرائم الارهابية باستفاضة ومن ثم ناقشه المجلس في دور انعقاد غير عادي وجلسة سرية بناء على طلب من الحكومة حتى خرج الى النور متضمنا كافة الاجراءات والآليات التي تتعامل الدولة بموجبها مع كل من ينتمي للجماعات والتنظيمات الارهابية. وجاء القانون في وقت يشهد العالم موجات واعمالا ارهابية غير مسبوقة ليؤكد بعد نظر وبصيرة القيادة الرشيدة بضرورة ايجاد الآليات القانونية والتشريعية اولا ليتم مكافحة الجرائم الارهابية والمنتمين اليها بموجب القانون الذي يعد نقلة حضارية في المنظومة التشريعية للدولة مشيرا الى اعتماد مجلس الوزراء قائمة بالتنظيمات الارهابية والتي تضم 85 تنظيما والتي جاءت بعد دراسة متأنية من جانب الجهات المعنية بالدولة وبناء على المعطيات الدولية في التعامل مع الارهاب لذا جاءت القائمة جامعة وشاملة جميع التنظيمات الارهابية الخطيرة.

وقال علي عيسى النعيمي ان اعتماد قائمة التنظيمات الارهابية ونشرها وفقا للقانون جاء حرصا من الجهات المعنية بالدولة لتجنب وقوع المواطنين في هذه التنظيمات غير المشروعة في الدولة حتى لا تكون هناك اية حجج امام كل من تسول له نفسه الانضمام لأي منها والاضرار بأمن واستقرار الدولة والعالم نظرا لان الارهاب من الجرائم العابرة للحدود ونحن كاعضاء في المجلس مع نشر هذه التنظيمات حتى يكون المواطنون والمقيمون بالدولة على علم بها وان الدخول فيها يقع تحت طائلة القانون الذي افرد عقوبات تناولت مختلف الجرائم الارهابية وكل من يقوم بها او يحاول او يشرع فيها او يمولها او يساعد في تنفيذها والتستر عليها والتأكيد على ان الحكومة ستعاقب المنتمين لهذه التنظيمات.

غلق المنافذ

وقال احمد عبد الملك اهلي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، ان الاعلان عن قوائم التنظيمات الارهابية المحظورة في الدولة يؤكد مبدأ الشفافية الذي تسير عليه الدولة في تعاملها مع هذه الجرائم انطلاقا من قانون مكافحة الجرائم الارهابية الذي اجاز لمجلس الوزراء انشاء قوائم بالتنظيمات الارهابية المحظورة مشيرا الى ان الدولة تتعامل مع المجتمع الدولي في مكافحتها والتصدي لها الامر الذي سينعكس ايجابيا على مواجهتها وغلق منافذ التعامل معها وتمويلها ومساعدتها، لأنها ستجعل المواطنين والمقيمين على المام بها وحظر الانتماء اليها ويؤكد ذلك التزام الدولة بالقوانين الدولية وان الدولة بعيدة كل البعد عن هذه التنظيمات.

واضاف ان القائمة واضحة وهي حق مشروع للدولة حماية لأمنها ومكتسباتها التي حققتها على مدار العقود الماضية والتي لا يمكن ان نتركها فريسة للارهاب للانقضاض والقضاء عليها وتدمير الوطن لا قدر الله مشيرا الى ان الدولة بوجود قانون مكافحة الجرائم الارهابية وضعت قدميها على الطريق الصحيح للمكافحة الفعالة لآفة هذا الزمان (الارهاب) في ظل وجود قضاء عادل لتكييف هذه الجرائم واصدار احكامه العادلة بشأن المنتمين والمتورطين فيها لذا جاء اعلان القوائم بشفافية ووضوح في الوقت المناسب وقبل التطبيق الفعلي للقانون حتى لا تكون هناك اية مبررات او اسباب واهية يسوقها من يتورط في تلك التنظيمات بعد ذلك وتؤكد بان الدولة ستقف لهم بالمرصاد للقضاء على اية محاولات للنيل من امن واستقرار الوطن والمنطقة والعالم اجمع.

ابتسام الكتبي: مواجهة التطرف بالاعتدال

مواجهة الفكر المتطرف تتطلب تعميق الروابط الأسرية والحوار المجتمعي ضد الأفكار الهدامة

أبوظبي - أحمد جمال

قالت د. ابتسام الكتبي رئيسة «مركز الامارات للسياسات» في تصريح لـ«البيان» إن دولة الامارات باعتمادها وإعلانها عن قائمة التنظيمات الارهابية، تؤكد للعالم أجمع أنها ضد الارهاب ولديها رؤية واضحة وتصنيف دقيق للجرائم والتنظيمات الارهابية، حيث لم تترك الأمور على علاتها دون تحديد وإنما قامت باتخاذ هذه الخطوة المستندة إلى قرارات أممية وأسس قانونية متمثلة في إصدار القانون الاتحادي لمكافحة الجرائم الارهابية.

الإرهاب الفكري

وأوضحت الكتبي أن الارهاب لا يقتصر فقط على حمل السلاح فهناك الإرهاب الفكري والارهاب الديني، والدولة تتبنى أيديولوجية تقوم على نبذ العنف بأشكاله وصوره المختلفة، ولديها كذلك قوانينها المنظمة التي ستتعامل بموجبها مع الإرهاب بصوره المختلفة، فالدولة وفقاً للقانون لديها الحق في منع دخول أي شخص ينتمي إلى هذه التنظيمات المعلنة إلى لقائمة التنظيمات الإرهابية يعد الخطوة الأولى في هذا الاتجاه التوعوي الذي يؤكد حرص الدولة على تعريف المجتمع بماهية الارهاب والتنظيمات الارهابية، كما يجب التركيز على الخطاب الديني الموجه إلى مختلف فئات المجتمع، حيث يجب أن يكون قائماً على الوسطية والاعتدال والتسامح، وكذلك عدم الاقصاء، ففكرة المجتمع المتنوع قائمة في دولة الامارات، وهناك مئات الجنسيات التي تعيش على أرض هذا الوطن الطيب، لديها كافة الحقوق والحريات، وعليها أيضاً التزامات وفقاً للقانون تجاه الدولة التي تعيش فيها.

وأشارت الكتبي إلى أهمية دور الأسر في مواجهة هذا الفكر المتطرف، فيجب التركيز على العلاقة بين الآباء والأبناء، وتحفيز النقاش بين الأسر وتبادل وجهات النظر المختلفة، ففي ظل التكنولوجيا التي أضحت طاغية على العلاقات الأسرية زادت الفجوة بين الآباء والأبناء، وهو ما يتطلب معه الانتباه لهذا الأمر، والحرص على تعميق الروابط الأسرية.

الحوار المجتمعي

وأوضحت الكتبي أن الحوار المجتمعي هام لمواجهة الفكر المتطرف، فالنقاش وتبادل الآراء يقود إلى التصدي لهذه الأفكار الهدامة التي لا وجود لها داخل أروقة المجتمع الإماراتي، القائم على المحبة والتسامح والعدل.

وأشارت إلى أن إعلان الدولة عن قائمة التنظيمات الإرهابية يأتي في سياق الحرب على الإرهاب التي تخوضها العديد من دول العالم، وحرص الدولة على العمل وفقاً لقوانين منظمة ومواثيق وأعراف دولية، تمنحها الحق في التعامل بكل حزم مع أي أفكار هدامة ومتطرفة صادرة من أشخاص أو مؤسسات إرهابية.

> **جدية الدولة**
>
> أكدت د. ابتسام الكتبي رئيسة «مركز الامارات للسياسات» أن صدور هذه القائمة يؤكد جدية الدولة في التصدي للتنظيمات الإرهابية في إطار المنظومة الدولية نظراً لما يمثله الإرهاب من خطر وتطرف ليس على الإمارات فحسب بل العالم أجمع. داعية المولى عز وجل أن يديم على دولة الإمارات نعمة الأمن والامان وأن يحفظ قيادتنا الرشيدة التي تبذل الغالي والنفيس في سبيل تحقيق الأمن والسلامة والرفاهية والعيش الكريم لأبنائها المواطنين وكذلك جميع المقيمين على أرض وطننا المعطاء.

أراضيها وكذلك ملاحقتهم.

خطة توعية

وأكد «مركز الامارات للسياسات» على أهمية تنفيذ خطة توعوية شاملة لمواجهة هذا الفكر المتطرف وحماية النشء منه، فاعتماد مجلس الوزراء

وداد بوحميد: تحذير نهائي للمتربصين

دبي - البيان

قالت وداد بوحميد نائب رئيس مجلس إدارة جمعية الامارات لحقوق الانسان، إن اعتماد مجلس الوزراء قائمة التنظيمات الارهابية هو تحذير للمتربصين بالوطن، وخطوة واسعة على طريق تجفيف منابع الارهاب والمنظمات الخارجة عن القانون، وشددت على اهمية تحديد هذه القائمة بالنسبة للمواطنين والمقيمين لجهة تلاشي مخاطرها وشرورها، وعواقب التعامل معها بأي شكل من الاشكال.

وأكدت بوحميد على حرص القيادة الرشيدة في الدولة على حماية المكتسبات الوطنية، والحفاظ على امن واستقرار الوطن وكل من يعيش على ثراه، ومواصلة جهود التنمية والتقدم على المستويات العالمية، مضيفة ان اعتماد القائمة، والافصاح عن المنظمات الارهابية المندرجة فيها، يرسخ قواعد السلام والاستقرار، ويعكس جهود الدولة في محاربة الارهاب بكل انواعه، ويشكل تحذيراً نهائياً لكل من تسول له نفسه المساس بأمن واستقرار الوطن.

مجلس حكماء المسلمين يساهم في التوعية

أبوظبي ـ البيان

قالت د. كلثم المهيري أستاذ مساعد في معهد دراسات العالم الإسلامي بجامعة زايد وعضو مجلس حكماء المسلمين إن ظاهرة التنظيمات الإرهابية في العالم تعبر عن واقعٍ أليم، يحمل راية التخلي عن المعاني الإنسانية الرفيعة، التي تحكم وجود بني البشر، وتضبط علاقاتهم وكرامتهم، وتحترم كياناتهم ووجودهم، ولأن دين الإسلام هو الضابط لجميع تلك المعاني الإنسانية، وهو الداعي إليها والموجهُ إلى أهميّتها في حياة البشر، فإن هذه الحقيقة تكشِفُ عن زيف دعاوى المُروجينَ لتلك التنظيمَات، الناشطين باسم الإسلام. وأضافت أنه بالنظر إلى حقيقة تلك التنظيمات وآثارها المترتبة في الواقع المعاصر تتضح أشكال كثيرة من الآثار السلبية التي أحدثتها ممارسات التنظيمات الإرهابية، وأعظمها: أصابعُ الاتهام التي تدين الإسلام على وجود تلك التنظيمات والإسلام منها براء. ولا تخفى الأعداد الهائلة من الضحايا والأرواح البريئة التي تُسفك دماؤها كل يوم، ولا تعرِف لِمَ قُتِلَتْ. فهذا الواقع لا يختلِف في حقيقته عن تلك العقليات الجاهلَة التي كانت لا تعرِف أدنى معاني الرحمة حينما تولدُ لهم البنت فيُسارعون بدفنِها وهي حية، لتموت وينتهي أمرها؛ فمعالِمُ الجاهليّة هذه تَظهرُ بوجه جديد الآن، بل بممارسات أشدُّ عنفا وأكثر همجية.

النهوض الفكري

وأشارت إلى أنه لأجل مواجهة المخاطر التي تترتب على وجود هذه التنظيمات، اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة إجراءات قيمة في التصدي لها وفي التعريف بحقيقتها وبغاياتها ومآربِها، ولا تخفى أهمية حصر أعداد التنظيمات الإرهابية والتعريف بأماكنها، فهو إجراء حكيم أعدتهُ الدولة ضمن نشاطاتها العديدة ولا شك أن له أهمية بالغة في التوعية والتعريف بحجم الخطر الكامن في واقع تلك التنظيمات. وقالت إنه إضافة إلى الرعاية الكريمة لسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجة لمؤتمر تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة، فهو مؤتمر سنوي يعقد لأجل تحقيق اجتماع المسلمين على كلمة الحقّ تجاه ما يهدد الإسلام من دعوات زائفة، ولدعوة جميع المشاركين في هذا المؤتمر إلى الإسهام بدورهم في مجتمعاتهم للعمل على التوعية، والنهوض بالمستوى الفكري لجيل الشباب خاصة، فهم الفئة المستهدفة التي تبذل التنظيمات جهدها في إيقاعهم في حبال تلك التنظيمات، وشباكِها. وأوضحت: «جمع المؤتمر الأول عددا كبيرا من علماء العالم الإسلامي، مما ساعد على توافر حصيلة ضخمة من فكر أولئك العلماء وآرائهم النيرة، ومضى العمل بتوصيات هذا المؤتمر في استضافة مجلس حكماء المسلمين في عاصمة الدولة، لينطلق في تحقيق أهدافه السامية في العمل على المستوى العالمي في تحقيق التوعية والتبصير بمخاطر الإرهاب، ومخاطر الانزلاق في تياراته الشائكة». وأضافت: «بدأت مسيرة مجلس حكماء المسلمين في تحديد الغايات والأهداف التي وجد هذا المجلس لأجلها، ووجّه المجلس رسائل إعلامية تخاطب كافة الفئات؛ من الشباب وولاة الأمور، وشيوخ العلم، لتُذكرهم بمسؤولياتهم في ظل الواقع المعاصر».

خطر

خالد البلوشي: خير رد على رسائل الإرهاب التضليلية

أكد الناشط السياسي البحريني خالد موسى البلوشي أن قرار مجلس وزراء الإماراتي يعد حفظاً لأمنها وحفظ شبابها فكرياً وجسدياً، لما لهذه الجماعات من خطر كبير على عقول الشباب وأرواحهم من الانجراف خلف الرسائل التضليلية التي تنشرها هذه الجماعات في وسائل الإعلام الاجتماعي التي اصبحت في متناول الجميع.

وشدد البلوشي أن هذا القرار يأتي رادعاً لكل من تسول له نفسه العبث بأمن الإمارات والعمل على تشكيل جماعات متصلة بهذه التنظيمات التي تستخدم الدين غطاء لكافة اعمالها، وهي لا تبت للدين بصلة وجميعها تنظيمات حزبية تسعى لمكاسب سياسية حتى وإن كانت على حساب أمن واستقرار الدول. واشار إلى أن هذه الخطوة التي أقدمت عليها الإمارات تعتبر مثالاً يحتذى يجب على دول المنطقة وخصوصاً دول الخليج العربية اللحاق بها، حفاظاً على امنها وشبابها.

المنامة ـ البيان

34

قتل ثلاثة جنود و34 إرهابياً في عمليتين منفصلتين شنهما الجيش الباكستاني في مقاطعة وزيرستان الشمالية القبلية ضمن عملية ضربة العضب الجارية.

وقال الناطق باسم الجيش الباكستاني في بيان له إن ثلاثة جنود قتلوا وأصيب أربعة آخرون في معركة ضد الإرهابيين في بلدة داتا خيل بالمقاطعة فيما قتلت قوات المشاة سبعة إرهابيين، وفي عملية أخرى أغارت المقاتلات الحربية على مخابىء في البلدة ما أسفر عن مقتل 27 ارهابياً.

وأوضح قائد عملية ضربة العضب العسكرية اللواء ظفر الله خان في تصريحات له أنه تم تطهير 90 بالمئة من أراضي وزيرستان الشمالية منذ بدء العملية منتصف يونيو الماضي منوها إلى أن إحصاء الجيش سجل مقتل 1198 إرهابيا واصابة 356 آخرين في حين فقد الجيش 197 من أفراده وتم ضبط تسعة آلاف و600 قطعة من الأسلحة المتنوعة.

اسلام أباد - الوكالات

أكدت أن المتطرفين شوّهوا صورة الإسلام بشكل غيرمسبوق

أوساط سعودية: القائمة ضربة إماراتية قاصمة للإرهاب

الرياض ـ عبد النبي شاهين

ثمنت أوساط سياسية وفكرية وثقافية في السعودية قرار مجلس الوزراء بدولة الإمارات باعتماد قائمة تضم 85 منظمة كجماعة إرهابية، باعتباره خطوة متقدمة في مكافحة الإرهاب، مطالبين بقية دول مجلس التعاون أن تحذو السعودية والإمارات في هذا الصدد لمواجهة الجماعات الإرهابية التي تشكل تهديدا لأمن واستقرار كل دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية، فضلا عن انها شوهت صورة الإسلام والمسلمين في كل العالم بصورة غير مسبوقة تاريخيا.

واكدت في تصريحات لـ«البيان» أن اعتماد القائمة يشكل ضربة اماراتية قاصمة للإرهاب من جذوره وخطوة استباقية لتجفيف منابعه واستئصال شأفته، حيث اثبت الواقع ان التنظيمات الواردة في القائمة تنظيمات إرهابية ملطخة بالدماء والإرهاب والقتل وخيانة الأوطان وترويع الآمنين والمستأمنين، مشيرة الى أن خطر الإرهاب ما زال ماثلاً بقوة في منطقة الخليج على الرغم من الضربات التي تعرض لها خلال السنوات الماضية في أكثر من مكان فيه.

وقال عضو مجلس الشورى السعودي

عبدالله العبدلي

د. مها بنت عبد الرحمن القحطاني

د. محمد عبدالله آل الزلفة

د. طلال ضاحي

طاعون وأفاع خبيثة

اعتبرت الباحثة الاجتماعية د. مها بنت عبد الرحمن القحطاني أن إصدار مجلس الوزراء الإماراتي للائحة بأسماء المنظمات الإرهابية، يترجم جهود القيادة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، في التصدي للإرهاب، ويرسخ قواعد الاستقرار والسلام فيها، مشيرة الى ان الإرهاب طاعون اجتاح المنطقة التي تقع في قلبها كل من السعودية والإمارات وبقية دول مجلس التعاون، وإن تلك المنظمات التي تمت تسميتها في القرارين السعودي والإماراتي تمثل افاع خبيثة، تهدد أمن واستقرار ورفاهية الشعوب، كما انها تمثل تهديدا مباشرا للدين الإسلامي الحنيف الذي يستمر في الانتشار بحمد الله في مختلف دول العالم ومجتمعاته.

السابق والخبير السياسي د. محمد آل الزلفة إنه قرار حكيم ينم عن وعي سياسي عميق بالمخططات الجهنمية الخبيثة التي تحاك ضد امن واستقرار دول المنطقة ومن بينها دولة الإمارات، وهو قرار يهدف الى الحفاظ على الأمن والاستقرار ورفاهية المواطن الإماراتي، والحد من ظاهرة الإرهاب في المنطقة كلها، كما انه بلا شك خطوة استباقية ذكية لإسقاط المخططات الخبيثة التي تسعى الى زرع الفتن الدينية والقومية والطائفية والعشائرية لخلق الانقسامات داخل المجتمع، كما حدث في الكثير من الدول العربية.

وقال آل الزلفة إن القرار الإماراتي الذي صدر بعد قرار سعودي مماثل يضع حدا لتمويل الإرهاب من قِبل الجمعيات المشبوهة، التي تأخذ من الدين غطاء لها، كما أن هذا القرار يعد تفعيلا لقانون مكافحة الإرهاب الذي سبق وان اصدرته دولة الإمارات، مشيرا الى ضرورة ان تحذو بقية دول مجلس التعاون الخليجي حذو السعودية والإمارات في هذا الصدد، خاصة وأن منطقة الخليج منطقة استراتيجية مهمة بالنسبة إلى الاستقرار الاقتصادي في العالم كله، نظراً إلى أنها المصدر الرئيسي للنفط على الساحة الدولية، وتشكل في ذات الوقت جاذبية خاصة لقوى الإرهاب التي تريد من خلال عملياتها الإرهابية فيها لفت نظر العالم لتقول إنها موجودة وقادرة على التأثير.

قوائم موحدة

من جهته، اعتبر المحلل السياسي د. طلال ضاحي القرار الإماراتي خطوة استراتيجية، من شأنها الحفاظ على أمن وسيادة الدولة، وحماية ابنائها والمقيمين فيها وكل مكتسباتها من الإرهاب الغاشم، معربا عن امله في أن تتفق دول مجلس التعاون الخليجي في اطار اعمالها المشتركة وجهودها المتزايدة لمكافحة الإرهاب على قوائم موحدة للتنظيمات الإرهابية لمواجهة هذه المجموعات، خاصة أن الكثير منها يجمع المال من خلال استغلال الدين لتنفيذ الجرائم، وبالتالي فإن خطرها لا يقتصر على الدول فقط وإنما على تشويه الدين. اما المحلل السياسي عبد الله محمد العبدلي فقال إن ظاهرة الإرهاب الممنهج أصبحت تمثل خطرا ضاغطا على كل دول مجلس التعاون الخليجي، ومن هنا جاء قرار الإمارات وقبله قرار السعودية باعتماد قائمة التنظيمات الإرهابية، انطلاقا من التزام البلدين بتعهداتهما الدولية نحو مكافحة الإرهاب والتصدي له، وتجريم جميع أشكاله الدولية، ومنع الإرهابيين وممولهم وأنصارهم من الحصول على الأموال والأسلحة والملاذ الآمن.

القرار يسهم في تعزيز الأمن المشترك

مطالب في البحرين بإعلان الاتحاد الخليجي رداً على الإرهاب

المنامة - غازي الغريري

طالب سياسيون بحرينيون بإعلان الاتحاد الخليجي رداً على تحركات الإرهاب المتربصة بالمنطقة، وبخطوات مماثلة لقرار الإمارات في باقي الدول الخليجية.

وأكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس الشورى البحريني الدكتور خالد بن خليفة آل خليفة تأييده لقرار مجلس الوزراء بالإمارات واعتماده قائمة بالمنظمات الإرهابية التي تمارسه بشكل مباشر أو تدعمه، وقال إن دول مجلس التعاون مستهدفة أمنياً وعليها أن تستعد لحرب مع الإرهاب من خلال التكاتف جميعاً في صد كافة أشكال الإرهاب والسعي إلى تجفيف منابعه.

وأكد الشيخ خالد آل خليفة أن الاعتداء على الإمارات وتهديد أمنها واستقرارها هو تهديد لأمن البحرين وكل دول مجلس التعاون، ولا بد من عدم التهاون في قضايا الإرهاب مهما صغر حجمه، وأشار إلى أهمية الاتحاد ككتلة واحدة حين التقدم بأي قضية تمس الإرهاب إلى المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة وهذا ما يجب أن يكون في دول مجلس التعاون التي تعاني من الإرهاب ومستهدفة منه وما حصل في منطقة الإحساء في شرق المملكة العربية السعودية من عمل إرهابي واستهداف الآمنين إلا دليل على ذلك، كما أن التحركات الإخوانية في الإمارات تمس البحرين مباشرة ويجب التعاون الأمني على أعلى المستويات لمكافحة الإرهاب بكل الطرق الممكنة والقضاء على مصادر تمويله وموارده من خلال وقف الدعم الخارجي سواء الإقليمي أو الدولي من بعض الجهات الداعمة للإرهاب.

خالد بن خليفة آل خليفة

سوسن تقوي

الاتحاد الخليجي

وأكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني أنه وفي ظل تزايد الإرهاب في دول مجلس التعاون تأتي الأهمية في الإسراع بإعلان الاتحاد الخليجي حتى تتمكن دول المجلس ككتلة واحدة رصينة من اتخاذ اجراءات صارمة لمنع الإرهاب من تنفيذ عملياته، وأشار إلى أن القائمة التي اعتمدها مجلس الوزراء الإماراتي يجب أن يتم اعتمادها أيضاً من باقي دول مجلس التعاون كقائمة للمنظمات الإرهابية.

ودعا إلى الأخذ بنتائج اجتماع سبل مكافحة تمويل الإرهاب الذي اختتم أعماله في العاصمة البحرينية المنامة الأسبوع الماضي والذي ضم خبراء من جميع دول العالم حتى يتم التمكن من منع توسع الحركات الإرهابية والتي أصبحت اليوم دولاً بعينها وجماعات أصبحت تمثل خطراً حقيقياً على دول مجلس التعاون مثل تنظيم داعش والذي هدد دولاً خليجية بالاسم، وبالتالي يجب أن يتم اعتماد قائمة الإمارات للإرهاب لمنع أية أنشطة لهذه المنظمات الإرهابية على الأراضي الخليجية.

تعزيز الأمن الخليجي

من جانبها، ثمنت رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي قرار السلطات الإماراتية. وقالت تقوي إن القرار الإماراتي يسهم في تعزيز الأمن الخليجي المشترك، حيث تشكل الإمارات جزءا متصلا بمجموعة من الدول المثيرة للاضطرابات والنزاعات واستيلاد الحركات المتطرفة والارهابية، مثل ما يجري في ايران واليمن، وأكدت أن ذلك يتطلب مؤازرة للقرار الاماراتي الحكيم الذي يصب لمصلحة تحقيق الأمن القومي العربي والأمن الخليجي من استمرار تمدد مثل هذه الحركات المتطرفة والمتشددة.

وأشارت تقوي الى أن اجتماع المنامة لمكافحة تمويل الجماعات الارهابية خلص الى وقف التدفقات المالية للتنظيمات الارهابية والمتطرفة، وأن ذلك يتطلب جهودا متصلة من قبل جميع الدول الحلفاء في مجال محاربة التطرف والارهاب لاستئصال جذور هذه الجماعات، وأن ذلك يتطلب مساندة الأمم المتحدة في الجهود العالمية المشتركة لمواجهة هذه التنظيمات والتصدي لخطرها وأضرارها على الأمة العربية.

وأكدت تقوي أن البحرين اتخذت تدابير قانونية وقائية لمنع تمدد مثل هذه الجماعات الارهابية المتطرفة وذلك من خلال آليات تشريعية وقانونية نافذة، وبالتالي فلا خوف على البحرين وأمنها الداخلي من خطر هذه التنظيمات، وأن ذلك يتطلب استمرارا للوعي المجتمعي حول أهمية نشر ثقافة التسامح والتعايش واستكمال مسيرة العمل والاصلاح الديمقراطي وفق الآليات الدستورية وعبر المؤسسات الدستورية التي تمثل بوابة مشاركة المواطنين في صنع القرار الوطني.

الهاشم: أحيي الحزم لاجتثاث خلايا إبليس

ترحيب كويتي ومطالب بقرارات خليجية مماثلة

علي البغلي

عبدالله المعيوف

صفاء الهاشم

الهاشم : الامارات بقيادتها الرشيدة كانت حاسمة في موضوع «الإخوان» منذ البداية

الكويت ـ أحمد العبيدي

لقي قرار مجلس الوزراء الإماراتي، إدراج 85 منظمة على قائمة الإرهاب، ترحيباً واسعاً من سياسيين كويتيين، حيث اعتبروه خطوة جريئة تحسب لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، حفظه الله، وضعت النقاط على الحروف، خاصة انها تمكن الإماراتيين من معرفة الجهات التي تشكل خطراً حقيقياً على دولتهم. وبينما اشاد السياسيون الكويتيون لـ«البيان» بقرار الحكومة الإماراتية، طالبوا بقية دول الخليج بشكل عام والكويت بشكل خاص بأن تحذو حذو الإمارات وان تعلن عن التنظيمات الارهابية التي تشكل خطراً على انظمتهم. وقالت عضو مجلس الامة السابق صفاء الهاشم: «مازلت احيي دولة الإمارات الشقيقة لشجاعتها في اتخاذ القرار وحزمها وعزمها على اجتثاث خلايا ابليس «الإخوان» ومن مضى على دربهم، ومن خلط الدين في السياسة، وتسبب في لهيب المنطقة».

جرأة

قال عضو مجلس الأمة النائب عبدالله المعيوف: «نحن داخل المجلس نحرص على عدم اقحام انفسنا في قضايا ذات نظرة داخلية لدول مجلس التعاون، والإمارات وحدها هي من تقرر الجماعات التي تشكل خطراً عليها، وتأثيرها على وضعها الداخلي، فهم وحدهم من يملكون المعلومات التي تفيد ذلك، ولا يجوز لأي كائن من كان ان يلغي حقهم في تصنيف الجماعات والتنظيمات التي تشكل خطراً على دولتهم». واشاد المعيوف بجرأة القرار الإماراتي. وأكد أن «الإمارات لديها الجرأة على تحديد اعدائها، وهذا يحسب لهم لان امن البلد عندهم لا يُجزأ ولا يمكن المساومة عليه، فأحييهم على ذلك، واتمنى على كل دول الخليج تحديد الجهات التي تشكل خطراً عليها اسوة بما فعلته الإمارات».

الجمعيات الإرهابية

وأكدت الهاشم ان الإمارات بقيادتها الرشيدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وارادتها الصحيحة كانت حاسمة في موضوع الاخوان المسلمين منذ البداية، ولا زلت اكرر من ايام المجلس المبطل السابق دعوتي للكويت ان تصغي نحو ما تقوم به الإمارات وان تحذو حذوها، بدلاً من المساهمة في تعزيز دور الاخوان عبر المشاركة في احتفاليات جمعياتهم الارهابية وانشطتهم المشبوهة، وعبر تمويلهم للخلايا الارهابية في دول العالم.

وتابعت الهاشم: «اكرر تحيتي لهم واتمنى ان تحذو الكويت حذو الإمارات، خاصة وان الكويت بين فكين هما العرق وايران، اضافة الى تهديدات تنظيم داعش، محذرة في الوقت نفسه من التخاذل مع الاخوان والتي تبدو اطماعهم واضحة للجميع، والتي تتمثل في الاقتراب من السلطة ثم السيطرة عليها في دول الخليج العربي».

نشر الشفافية

بدوره، ثمن المحامي والناشط السياسي علي البغلي خطوة دولة الإمارات، مشيراً إلى أنها تساهم في نشر الشفافية والتوعية الكاملة لافراد المجتمع بالجهات التي تشكل خطراً حقيقياً على دولتهم. وقال البغلي: «انها خطوة عقلانية وضعت النقاط على الحروف، حيث مكنت الناس من معرفة من هم الاعداء الحقيقيون للدولة»، مضيفاً أن «القائمة ضمت جماعات تشكل خطورة على مجتمعاتنا الخليجية وعلى العالم اجمع». وتابع البغلي: «يجب تسليط الضوء على هذه القائمة وما تضمنته من جماعات ومنظمات ارهابية، وعلى نشاطاتها، ومنع تمددها، واتمنى ان تقدم بقية دول الخليج على ما اقدمت عليه الإمارات». واكد البغلي ان تضمين القائمة الإماراتية ما يسمى بـ«حزب الامة الكويتي وجمعية الاصلاح» امر غير مستغرب، خاصة ان من ضمن هذه القوائم من وردت اسماؤهم صراحة في قائمة صادرة عن مجلس الامن الدولي حول الاسماء التي تمول الارهاب في العالم.

تثمين

أوساط يمنية: القرار الإماراتي يساهم في خنق التنظيمات الإرهابية

حظي قرار دولة الإمارات العربية المتحدة الخاص بقائمة المنظمات الإرهابية باهتمام غير مسبوق في الأوساط السياسية والشعبية وفي وسائل الاتصال الجماهيرية في اليمن، حيث يأمل الكثيرون في أن تحظى هذه الخطوة بمساندة دولية لما من شأنه وضع حد لصراع الجماعات الإرهابية في اليمن، والتي أنهكت كيان الدولة ودمرت بنيتها الاقتصادية وتسعى لجرها إلى مربع الاقتتال المذهبي.

وتقول الناشطة الحقوقية والقيادية في الحركة النسائية اليمنية سامية الاغبري إن القرار الذي اتخذته دولة الإمارات ربما يجعل جماعة الحوثي تعيد النظر في أدائها وتتحول إلى حركة سياسية مدنية وتترك العمل المسلح.

وتضيف أن القرار الإماراتي صائب، وكل الأعمال التي تقوم بها جماعة الحوثي أو جماعة أنصار الشريعة وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب أعمال إرهابية، فالحوثيون نهبوا معسكرات وأسلحة الجيش ويعملون على أن يحلوا محل السلطة الشرعية.

وقالت الاغبري إن تنظيم القاعدة كان يقتل جنود الأمن والجيش بذريعة أنهم يعملون لصالح العرب، لكنها اليوم تقتلهم وفقاً لانتمائهم المذهبي أو الجغرافي، بسبب الحروب التي فجرها الحوثيون، ولأن الحرب على القاعدة وغيرها من الجماعات المسلحة هي مسؤولية الحكومة وليست مسؤولية أي طرف أو جماعة.

ورأت القيادية في الحركة النسائية اليمنية أن القرار الإماراتي سيساهم أيضاً في جعل الجهات التي تتعاطف مع هذه المنظمات والجماعات في الإجراءات العقابية على مستوى الداخل والإقليم والعالم أيضاً.

بدوره، قال نوار باذيب القيادي في الثورة الشبابية إن القرار الإماراتي ستمتد آثاره الإيجابية إلى المنطقة والعالم، وأن اليمن سيكون من الدول التي ستنعكس عليها إيجابيات هذا القرار. وأضاف أن «الجماعات الايدلوجية التي تنتهج العنف وتتستر بالدين ألحقت أضراراً بالغة بالاقتصاد اليمني وفي بنية البلد السياسية والاجتماعية، وقرار وضع هذه الجماعات في قائمة المنظمات الإرهابية سيزيد من عزلتها محلياً وإقليمياً ودولياً، كما أنه سيحرمها من موارد مالية كان بالإمكان أن تحصل عليها سواء من داخل اليمن أو خارجها، لأن الكثير من الأفراد أو الكيانات كانت تنظر إلى هذه الجماعات بعين التعاطف وتمدها بالدعم المادي أو المعنوي». وعن دور الأمم المتحدة في ردع الإرهاب يؤكد باذيب ان «المجتمع الدولي وعبر المؤسسة الدولية الجامعة يمتلك القدرة الفاعلة على حصار التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها، لأن هذه التنظيمات لا تنمو وتزدهر إلا متى وجدت الدعم السياسي والمالي والبنية الفكرية التي تروج للعنف والإرهاب».

صنعاء - محمد الغباري

وسط ترحيب رسمي وتحرك لتفعيل اتفاقية مكافحة الإرهاب

مصريون يطالبون بخطوات عربية مماثلة للقرار الإماراتي

القاهرة - دار الإعلام العربية

لقي القرار الإماراتي الأخير والخاص بإدراج 85 منظمة على قائمة المنظمات والجماعات الإرهابية، ترحيبًا رسمياً مصرياً وإشادات واسعة، سواء على الصعيد الرسمي أو على الصعيد السياسي والشعبي، في ظل بروز مطالب بخطوات عربية مماثلة، بالتوازي مع تحرك بدأته جامعة الدول العربية لتفعيل اتفاقية مكافحة الإرهاب.

ورحّب مصدر مسؤول بوزارة الخارجية المصرية لـ«البيان»، بالخُطوة الإماراتية الجديدة، مؤكدًا أنها خطوة في إطار تعزيز مكانة الدولة في مكافحة الإرهاب، لاسيما عقب انتشار تلك المجموعات الإرهابية في المنطقة، وتشكيلها لخطرٍ كبير على أمن واستقرار العالم كله.

وقال الناطق باسم وزارة الخارجية المصرية د. بدر عبد العاطي أن مصر ترحب بقرار حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإدراج عدد من التنظيمات على لائحة المنظمات الإرهابية. وأشار في بيان للخارجية المصرية إلى مستوى التنسيق والتعاون المتميز القائم بين البلدين في كافة المجالات بما في ذلك مجال مكافحة الإرهاب، مؤكدا أهمية تكثيف جميع دول المنطقة والعالم التعاون فيما بينها في مجالات مكافحة ظاهرة الإرهاب باعتبارها ظاهرة عالمية تستهدف الأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

تحرك عربي

من جانبه، أكد مسؤول بالجامعة العربية، أن هناك تحركًا عربيًا لتفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ووضع آليات لمحاربة هذه الآفة الخطيرة التي تهدد استقرار المنطقة والعديد من دولها، مؤكدًا أهمية القرارات التي تصدر لهذا الشأن من الدول العربية، في الوقت الذي لفت فيه إلى أنه من المقرر أن تعقد اجتماعات لوزراء العدل والداخلية العرب قريبًا، لبحث الآليات المطلوبة لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي تمس دول المنطقة واتخاذ التدابير اللازمة تجاهها.

وأكد أن الدول العربية ترى ضرورة المضي قدمًا في مواجهة الإرهاب والداعمين له، وقطع الطريق أمام مموليه وتبادل المعلومات لمحاربة هذه التنظيمات الإرهابية وأعمالها التي تعوق التنمية والاستقرار في المنطقة، مشيرًا إلى أن الجامعة العربية تعد لعقد اجتماع على مستوى الخبراء من جميع الدول العربية، لإعداد دراسة حول مواجهة التنظيمات الإرهابية أمنيًا وسياسيًا وفكريًا، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الجامعة العربية سبتمبر الماضي حول صيانة الأمن القومي العربي.

د. أحمد كريمة:
على المسلمين التكاتف لمواجهة الإرهاب عن طريق الفكر

اللواء نبيل فؤاد:
التنظيمات المدرجة في القائمة تشكل خطراً كبيراً

يحيى الجمل:
الخطوة تعكس إدراك الإمارات للتحديات التي تواجه المنطقة

صبرة القاسمي:
القرار مدروس ويخدم الوطن العربي بأكمله

التنظيمات الإرهابية أمنيًا وسياسيًا وفكريًا، وذلك تنفيذا لقرار مجلس الجامعة العربية سبتمبر الماضي حول صيانة الأمن القومي العربي.

خطوة ممتازة

وأشار نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق

محمد سعد خيرالله:
التنظيمات التكفيرية خرجت من رحم جماعة الإخوان

الدكتور علي السلمي، إلى أن إصدار قائمة تضم الجماعات الإرهابية في هذا التوقيت يعد خطوة ممتازة، تدل على اهتمام الإمارات بمواجهة الإرهاب، مشيرًا إلى أن محاربة الإرهاب لا بد أن تكون باقتلاعه من جذوره. وقال إن «هناك تنسيقا بين الدول العربية المتضررة من

سكينة فؤاد :
آن الاوان لأن تتخذ كل الدول العربية إجراءات مماثلة

الإرهاب لإصدار كل تلك القوائم، فالدول العربية اكتشفت أن عليها التكاتف لمحاربة الإرهاب ووأده»، مشددًا على ضرورة دعم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية لكل تلك الجهود الخاصة بمكافحة الإرهاب دون تقنينه في محيط أو جماعة بعينها.

أمن قومي

وإلى ذلك، وصفت الكاتبة سكينة فؤاد مستشار الرئيس المصري السابق عدلي منصور، القرار الإماراتي بضم الإخوان ضمن تلك القائمة، بأنه جاء ردًا على ما ارتكبته جماعة الإخوان من عنف وتدمير في مصر، موضحة في السياق ذاته أن هذا القرار إجراء يفرضه الأمن القومي للإمارات، وذلك بعد تزايد خطر الجماعات الإرهابية بشكل عام وجماعة الإخوان بشكل خاص، مشيرة إلى أن الأوان قد آن لأن تتخذ كل الدول العربية إجراءات مشددة من أجل مواجهة كل ما يُهدد الأمن القومي العربي حتى لا تصل إلى ما وصلت إليه بعض الدول العربية الشقيقة مثل العراق وسوريا واليمن وليبيا. كما توقعت أن يكون للقرار تداعيات إيجابية مهمة على المستوى الدولي والإقليمي في كسر شوكة الجماعة.

إدراك الدولة

وأكد الفقيه الدستوري نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق د. يحيى الجمل، لـ«البيان»، على أن تلك الخطوة تعكس مدى إدراك دولة الإمارات لطبيعة التحديات التي تواجه المنطقة العربية بصفة عامة، كما تعكس ضلوع الدولة بقوة في مكافحة الإرهاب، التزامًا بدورها المُهم والمؤثر في هذا الإطار، لاسيما وأن الإمارات من أهم دول المنطقة، مشددًا على أهمية لم شمل العرب بما يضمن توحيد الصف لمواجهة أخطار التنظيمات الإرهابية.

وتحدث الخبير الاستراتيجي مساعد وزير الدفاع الأسبق اللواء نبيل فؤاد، حول قدرة تلك التنظيمات الإرهابية التي تم إدراجها في اللائحة الإماراتية، مؤكدًا أنها تشكل خطرًا كبيرًا على المنطقة، مثمنًا الموقف الإماراتي الذي يمثل نوعًا من الردع لتلك الجماعات الإرهابية، خاصة في ظل انتشارها خلال الفترة الأخيرة بشكل كبير وموسّع، ما استدعى اتخاذ تلك الخطوة السبّاقة والفعالة لتصنيف هذه الجماعات التكفيرية والتعامل معها في إطار قانوني، وإحالة شؤونها إلى المحاكمات والقضاء.

وأوضح فؤاد، أن إدراج تلك التنظيمات على لائحة الإرهاب يجعل التعامل معها أكثر صرامة، إذ تُحال عناصرها للقضاء بشكل مباشر طبقًا لمواد القانون المتعلقة بالأعمال الإرهابية، لافتًا إلى أن القائمة التي اعتمدتها الإمارات جاءت جامعة شاملة لكافة التنظيمات بالمنطقة، مشيرًا إلى أن اعتماد مصر لجماعة الإخوان فقط كجماعة إرهابية يأتي في إطار أن باقي التنظيمات هي في الأصل منبثقة منها.

المواجهة الفكرية

يأتي ذلك في وقت أشار أستاذ الشريعة الإسلامية د. أحمد كريمة إلى أن الإرهاب جريمة ترتكب ضد الإنسانية، مؤكدًا لـ«البيان» أنه على المسلمين في شتى أنحاء الأرض التكاتف لمواجهته عن طريق الفكر، حيث إن الإسلام تعرض لحملات تشويه كبيرة منذ عقود وقرون، وعلى المسلمين الآن الدعوة إلى دين الله الحق، وشدد فيه على ضرورة توضيح رأي الدين الإسلامي في الإرهاب ومحاربته له، مثمنًا الموقف الإماراتي الحالي.

ووصف الجهادي السابق منسق الجبهة الوسطية د. صبرة القاسمي، قرار الحكومة الإماراتية بإدراج 85 منظمة على لائحة الإرهاب، بأنه خطوة جيدة ومدروسة بتأنٍ، إذ إنها لم تتسرع في إدراج تلك المنظمات إلا بعد فحص وتمحيص للوضع الحالي واستشعار الخطر المتوقع من تلك الجماعات على المنطقة بشكل عام، وعلى الإمارات بصفة خاصة، لافتًا إلى أن ذلك القرار يخدم الوطن العربي بأكمله، مشيرًا إلى أن «مردود ذلك القرار على الجماعات والتنظيمات التكفيرية المسلحة يُعد بمثابة بداية وفاتها، حيث إنه بموجب اعتماده سيتم عرقلة نموها في دول المنطقة، فضلًا عن حظر نشاطاتها ووقف تمويلاتها، وملاحقة مَن يحاول الانضمام إليها أو يسعى لنشر أفكارها»، مشددًا على ضرورة اتخاذ الدول الأخرى نفس خطوة الإمارات في إدراج تلك المنظمات على لائحة الإرهاب، في إطار القضاء على الإرهاب الذي يهدد المنطقة.

خطوة متوقعة

ثمّن مؤسس الجبهة الشعبية لمناهضة أخونة مصر محمد سعد خيرالله، قرار الحكومة الإماراتية، قائلًا إنه خطوة متوقعة من دولة الإمارات العربية الشقيقة، التي تتخذ خطوات سبّاقة وضرورية لتحجيم الإرهاب بالمنطقة، لافتًا إلى أن كل التنظيمات التكفيرية وإن اختلفت مسمياتها تخرج في الأساس من رحم جماعة الإخوان، ومن ثمَّ فإن إدراجها كمنظمة إرهابية في القائمة التي اعتمدتها الإمارات أمر يُحترم ويستحق التقدير. ورجح خيرالله أن تعقب خطوة الإمارات خطوات مماثلة من الدول العربية الأخرى، من أجل تطويق الإرهاب عربيًا ودوليًا، موضحًا أنه آن الأوان لتحرك عربي جماعي ومشترك جنبًا إلى جنب لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه وملاحقته قضائيًا وأمنيًا، لعودة الاستقرار إلى المنطقة.

اعتبروا القائمة خطوة غير مسبوقة تُحسب لدولة الإمارات

خبراء فلسطينيون يطالبون بقانون عالمي لمحاربة الإرهاب

رام الله - عبدالله ريّان

شكل اعتماد مجلس الوزراء قائمة تضم 85 منظمة إرهابية في العالم، على رأسها جماعة الإخوان وتنظيم داعش، مثالاً يحتذى به في القوة والجرأة والصدارة في التصدي لخطر التنظيمات الإرهابية - التي تكاثرت في الوطن العربي على وجه الخصوص وفي العالم بشكل عام - وخطوة مفصلية على طريق محاصرة هذه التنظيمات، وإنقاذ المنطقة العربية من مستنقع الإرهاب والعنف والتطرف الذي وقعت فيه.

وتتعاظم الأخطار المحدقة بالبلاد العربية مع تعاظم خطر انتشار التنظيمات الإرهابية التي أغرقت المواطن العربي في مستنقع من الفتن والمؤامرات الدامية التي تطيح بالمنطقة وآمالها، وأدخلتها في عتمة مطبقة وظلام دامس، الأمر الذي ترك شعوب هذه المنطقة المغلوب على أمرها في مواجهة الموت بشكل مباشر يدق أبوابهم في كل لحظة، بعد أن اجتاحها الشر من كل حدب وصوب، جاراً خلفه مصير الأمة العربية وأرواحهم إلى قاع الجحيم.

إلا أن دولة الإمارات تقف في صدارة الدول التي حملت على عاتقها التصدي لهذا المشروع الهدام في أهدافه الخطيرة ونتائجه المدمرة وممارساته المتطرفة، فجاء اعتماد مجلس الوزراء الإماراتي القائمة الإرهابية المذكورة في خطوة غير مسبوقة بمثابة نور أضاء أملاً بصفحة بياض قادم تطوي السواد الراهن، إذا ما تكاثفت الجهود ورصت الصفوف إلى جانب جهود الدولة وخطواتها المتسارعة لوقف شلال الدم النازف في المنطقة ومحاربة التنظيمات الإرهابية وإسقاط أجنداتها وأيديولوجياتها المتطرفة.

مواجهة الإرهاب تتطلب جهداً دولياً مضاعفاً

أ.ب

فرض القانون

ويوضح الكاتب شادي المصري في حديثه لـ«البيان» أن التضليل الذي تمارسه هذه الجماعات المتطرفة وتسخيرها للدين غطاء لما تصبو إليه أدى إلى توسع دائرة هذه الجماعات، التي تعاظمت أخطارها بعد أن حولت المنطقة لساحة دم، ومهدت الطريق للطامعين في خيرات الوطن العربي للعبث بمقدرات الشعوب وأقدارهم.

وفي إطار السعي نحو حل عاجل لانتشال المنطقة من ما هي فيه ومحاصرة هذه الجماعات يشير المصري إلى ضرورة صياغة اتفاقية تحمي المدنين وتكفل حقوقهم، وضرورة عدم التهاون في فرض القانون على الجميع وعدم السماح بسيادة شريعة الغاب وملاحقة الخارجين عن القانون، والحرص على تطبيق كافة القوانين والمعاهدات والمواثيق التي صدرت على مدار كافة السنوات الماضية سواء من مجلس الأمن أو حقوق الإنسان أو من منظمات المجتمع المدني التي تجرم الأعمال الشنيعة التي تقوم بها الحركات الإرهابية في المنطقة وفي مقدمتها داعش والإخوان، مشيراً إلى أن علاج المنضمين إلى هذه الجماعات والمخدوعين فيها تتمثل في تعزيز قيم السلام والتسامح والمحبة بين الشعوب واحترام الديانات وعدم السماح بتغيير الصراع من صراع سياسي إلى صراع ديني، وهذه مهمة كافة الدول والحكومات والقيادات المجتمعية والمجالس الدولية والمؤسسات والهيئات الدولية.

وحول دور الأمم المتحدة في محاربة ظاهرة المنظمات الإرهابية، قال الخبير في القانون الدولي د. حنا عيسى إن «الأمم المتحدة حتى هذه اللحظة لم تعتبر تلك المنظمات إرهابية، ومن يعتبرها كذلك هي بعض الدول على الرغم من أنها تنشط في كل دول العالم دون استثناء تقريباً، ولكن الدول التي تعتبرها إرهابية تدرك ما هي أهدافها الأيديولوجية والسياسية وهي لا تقبل بهذه الأيديولوجيات المتعصبة باعتبار أنها تحمل أفكاراً إرهابية وتمارس العنف أو تنادي به وترتكب جرائم في هذه الدول». وشدد عيسى على ضرورة أن يكون هناك قانون صادر أو اتفاقية من هيئة الأمم المتحدة لتعريف ما هي المنظمات الإرهابية وما هو الإرهاب وما هو الهدف من حظر هذه المنظمات، حتى يكون هناك توازن في فضح التطرف وممارساته»، مضيفاً: «ولكن للأسف حتى هذه اللحظة هناك من يقف ضد تعريف الإرهاب وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، وهذا يؤدي إلى إلصاق تهمة الإرهاب بحركات التحرر الوطني وعدم التفرقة بين هذين الأمرين بتعريف دولي واضح يعطل محاربة التنظيمات الإرهابية الحقيقية».

تعريف الإرهاب

أشار الخبير في القانون الدولي د. حنا عيسى إلى ضرورة خروج العالم أجمع بإعلان عالمي مماثل لإعلان حقوق الإنسان، قائلاً إن «على العالم أن يجتمع الآن للخروج باتفاقية دولية بتعريف الإرهاب وإيجاد العقوبات الملائمة له، وتحديد ما هي التنظيمات الإرهابية، وما هي الأيديولوجية الإرهابية، وهذه الاتفاقية يجب أن تكون من قبل الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة».